بداية، أود التأكيد أن المادة العلمية المستمدة من الصحافة الاسرائيلية، والتي تضمّنتها الدراسة مقتبسة من سجل الوقائع الفلسطينية الشهري، في مجلة شؤون فلسطينية . وتغطي هذه الدراسة النقاط التالية: أولاً، الاطار المحلي، والاقليمي، والدولي، لانتخابات الكنيست الثاني عشر؛ ثانياً، المشكلة الفلسطينية في البرامج الانتخابية؛ ثالثاً، المشكلة الفلسطينية في الحملة الانتخابية؛ رابعاً، حدود الاستمرار والتغير في سياسات ومواقف القوتين الرئيستين (العمل والليكود) إزاء المشكلة الفلسطينية؛ خامساً، حدود الاتفاق والاختلاف بين العمل والليكود بشأن المشكلة الفلسطينية؛ سادساً، ماذا بعد الانتخابات الاسرائيلية؟ وتعرض الدراسة لكل من النقاط السابقة بقليل من التفصيل.

أولاً: الاطار المحلي والاقليمي والدولي لانتخابات الكنيست الثاني عشر

تمّت انتخابات الكنيست الثاني عشر في ظل مجموعة من العوامل والظروف المحلية (الاسرائيلية والفلسطينية) والاقليمية العربية والدولية، أضفت عليها أهمية محورية، وبخاصة في ما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ومستقبل عملية السلام في المنطقة.

فعلى المستوى الاسرائيلي، تمّت هذه الانتخابات في ظل تجربة تحالف اكبر قوتين سياسيتين في اسرائيل (العمل والليكود) في اطار حكومة وحدة وطنية. وذلك على أثر انتخابات العام ١٩٨٤. واتسمت هذه الحكومة بدرجة من التردد وعدم القدرة على المبادرة، وبخاصة على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حتى أن البعض أطلق عليها حكومة «الشلل الوطني»[٢]. ومن هذا المنطلق، راح زعماء كل من العمل والليكود، في حملتهم الانتخابية، يؤكدون عدم الاستعداد لتكرار هذه التجربة، وحرص كل منهما على الفوز وتشكيل الحكومة بمفرده، أو بالائتلاف مع بعض الأحزاب والحركات الصغيرة[٣].

كما أن الانتخابات تمّت في إطار زيادة الاستقطاب الامني، والسياسي، والشعبي، داخل المجتمع الاسرائيلي بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، وذلك نظراً الى تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، أو بلغة أكثر دقة الثورة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. فقد ترتّب على هذه الانتفاضة انهيار الكثير من المسلّمات التي سعت اسرائيل الى تكريسها، والترويج لها، مثل: الاحتلال الليبرالي، والاحتلال الحضاري، وامكانية تعايش الفلسطينيين العرب واستيعابهم داخل الكيان الاسرائيلي[٤]؛ كما ترتب عليها سقوط بعض جوانب نظرية الأمن الاسرائيلي؛ فاسرائيل أقامت نظريتها الأمنية على اساس ضمان استمرار تفوّقها العسكري على الدول العربية مجتمعة، واحتكار السلاح النووي، وأن الخطر يأتيها من الخارج. ولقد جاءت الانتفاضة، بما تخللها من أعمال عنف وعصيان مدني واضراب، لتمثّل خطراً من الداخل يهدد اسرائيل، بل والفكرة الصهيونية ذاتها. ولم تفلح آلة الحرب الاسرائيلية، وما استخدمته من أساليب قمعية (الطرد، والاعتقال، ونسف البيوت، واستخدام الذخيرة الحية، والعيارات المطاطية والبلاستيكية، والقنابل المسيلة للدموع، وفرق الاغتيال، الخ)، في أن تضع حداً لها. ومن هذا المنطلق، اصبحت الانتفاضة وكيفية وضع نهاية لها، مجالاً للتنافس السياسي، والحزبي، بين القوى والتيارات السياسية الرئيسة داخل اسرائيل، وقضية لاستقطاب الرأي العام في الحملة الانتخابية. يضاف الى ما سبق ان هذه الانتخابات أُجريت في سياق الاتجاه بقوة في تنفيذ بنود الاتفاق الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، خاصة في ما يتعلق بعمليات التسليح والتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية، وانضمام اسرائيل الى برنامج «حرب النجوم»، وقيامها باطلاق أول قمر اصطناعي.